

محافظ البنك المركزي: خطة زمنية مدروسة لتطبيق نسبة جديدة للرفع المالي ومعايير للسيولة بالنصف الثاني من 2014

الهائل: معايير جديدة ومشددة لكفاية رأس المال حسب بازل (3)



بالمعدلات التي تعزز قدراتها على الاستمرار في توسيع نشاطها وبصفة خاصة لمواجهة أي توسع في الإقراض في إطار تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد بحيث تظل في موقف تنافسي قوي مع البنوك الأخرى. وقال المحافظ: إن البنوك الكويتية ستقوم بتزويد بنك الكويت المركزي ببيانات كفاية رأس المال اعتباراً من بيانات ديسمبر 2013 وبشكل مواز لبيانات معيار بازل (2) علماً أن هذه البنوك كانت قد بدأت باختبارات تجريبية اعتباراً من بيانات 2012/12/31. وأضاف أن دراسة الأثر الكمي أسفرت عن نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل (3) رغم ما يتطلبه تطبيق هذا المعيار من متطلبات إضافية في رأس المال الرقابي في ضوء ما سبق الإشارة إليه من تعديلات. وبين أن هذه النتائج الجيدة لدراسة الأثر الكمي جاءت نتيجة لاحتفاظ هذه البنوك بمعدلات عالية لكفاية رأس المال (بازل 2) بناء على السياسات التحوطية التي يطبقها المركزي في إطار المنهجية المتزنة والمتدرجة في تطبيق ضوابط العمل المصرفي. وأشار إلى أن البنك المركزي وبالتعاون مع البنوك الكويتية والمكتب الاستشاري يعمل على إنجاز تعليمات معيار كفاية رأس المال بشكلها النهائي والتي سيتم نشرها والإفصاح عنها لاحقاً خلال النصف الأول من هذا العام.

وأضاف أن «المركزي» وبالتعاون مع هذه الجهات ماض قدماً في استكمال المعايير الأخرى لحزمة إصلاحات بازل (3) والمتضمنة في معيار نسبة الرفع المالي وخطة زمنية مدروسة وأخذاً بالاعتبار نتائج دراسات الأثر الكمي لتطبيق هذه المعايير. وأكد الهائل أن بنك الكويت المركزي يعمل بصفة مستمرة على تطوير ما لديه من أدوات رقابية بناء على ما يصدر من معايير تتماشى مع أفضل الممارسات وتعزز من مرونة البنوك على مواجهة الصدمات بناء على النهج المتزن والمتدرج الذي يعتمده في إطار ما يطبقه من سياسات رقابية تهدف إلى تعزيز متانة وقوة النظام المصرفي والمالي ودون التأثير على متطلبات النمو الاقتصادي.



محافظ البنك المركزي د.محمد الهائل

الكم والنوع تجنباً لحدوث انكماش اقتصادي أخذاً بالاعتبار أن هناك الكثير من البنوك العالمية التي يتعزز عليها الالتزام بالضوابط الجديدة للمعيار في مثل هذه الفترة الانتقالية. وأشار إلى أنه في إطار حرص «المركزي» على تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) وما تضمنته من إرشادات فقد باشر بنك الكويت المركزي ومنذ بداية صدور حزمة هذه الإصلاحات التي اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه الإرشادات بحيث تظل الكويت في طليعة الدول التي تطبق أفضل معايير الرقابة المصرفية الدولية. وذكر أن الكويت كانت من أول الدول التي طبقت معيار بازل (2) وقد كان ذلك محل ترحيب وتقدير من المؤسسات الدولية وتعزيز السمعة الجيدة للسلطة الرقابية والقطاع المصرفي في الكويت على الصعيد الدولي بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وهو ما انعكس في تعزيز درجات التصنيف الائتماني للبنوك الكويتية. وأفاد المحافظ بأنه في إطار تطبيق إرشادات بازل (3) تم أيضاً تشكيل لجنة توجيهية برئاسة البنك المركزي وعضوية ممثلين من البنوك الكويتية واختيار مكتب استشاري للمساهمة في ضياغة مسودة بازل (3) وإعداد دراسة الأثر الكمي

تعديلات أساسية بمعيار كفاية رأس المال وشروط أكثر تشدداً للشريحة الثانية

13٪ حد أدنى

لكفاية رأس المال

في 2016

المحافظة على

تنافسية البنوك

المحلية لمواجهة

متطلبات التمويل

لمشاريع التنمية

مراحل تطبيق نسبة إجمالي كفاية رأس المال

اعتمد «المركزي» نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13٪ مع تطبيقها على مراحل:

- المرحلة الأولى خلال 2014 تطبق نسبة 12٪.
- المرحلة الثانية خلال 2015 تطبق نسبة 12,5٪.
- المرحلة الثالثة خلال 2016 تطبق نسبة 13٪.

مشارة الكرم

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الرشيدان الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

رضيه راشد محمد الرشيدان

أرملة المرحوم / محمد مجبل الرشيدان

تعهد الله الفقيدة بوسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

إِنَّ اللَّهَ وَأَنَّ اللَّهَ يَرْجِعُ

تقرير الشال

12 مليار دينار الفائض المتوقع لميزانية السنة المالية الحالية

قال تقرير الشال الأسبوعي انه وبانتهاء شهر يناير، فقد انقضت 10 شهور من السنة المالية الحالية 2013/2014، وظلت أسعار النفط متمسكة فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل، للشهر السابع على التوالي، كما بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية 2014/2013 - من أبريل 2013 حتى يناير 2014 - نحو 103,6 دولاراً، بزيادة بلغت نحو 33,6 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 48٪ عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولاراً للبرميل، وخلال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 2,9 دولار عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 106,5 دولاراً للبرميل. وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - نوفمبر 2013 - الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر نوفمبر الفائت (8 شهور)، بما قيمته 19,679 مليار دينار، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري ديسمبر 2013 ويناير 2014، بما قيمته 4,9 مليارات دينار، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة (10 شهور)، إلى نحو 24,6 مليار دينار، وربما أكثر، إذا أخذنا في الاعتبار تجاوز حصة الإنتاج النفطي في أوبك، أي أعلى بما نسبته نحو 45٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 16,8831 مليار دينار، وإن كان التقدير لا قيمة حقيقية له. وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما، فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة، للسنة المالية الحالية مجملها، ستبلغ نحو 29,5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 12,6 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,5 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية، للسنة المالية الحالية، ستبلغ نحو 31 مليار دينار، مقارنة باعتمادات المصروفات فيها، والبالغة نحو 21 مليار دينار، أي إن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي في الموازنة، يقارب الـ 10 مليارات دينار، للسنة المالية الخامسة عشرة على التوالي، والواقع أنه سيكون أعلى، عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة، للسنة المالية الحالية 2014/2013. ومعدل الوفر في السنوات المالية الثلاث الفائتة كان نحو 9,6٪، ولو تحقق معدل الوفر نفسه للسنة المالية الحالية، ستحقق الموازنة فائضاً بحدود 12 مليار دينار. باقي تفاصيل التقرير على موقع «الانباء» الإلكتروني.



الهيئة العامة للاستثمار

إعلان رقم 1/2014

فرص تدريب للكويتيين حديثي التخرج

يسر الهيئة العامة للاستثمار أن تعلن عن فتح باب الالتحاق بالمجموعة الثانية والثلاثين لبرنامج الهيئة لتدريب وتأهيل الخريجين الجدد، وذلك لتأهيلهم للعمل في مختلف مجالات الاستثمار.

يشترط في المتقدم لهذا البرنامج أن يكون:

- 1- كويتي الجنسية.
- 2- لا يعمل لدى أي جهة أخرى.
- 3- أن لا يزيد عمر المتقدم على 26 عاماً وقت التقديم.
- 4- حاصلاً على شهادة جامعية معترف بها، لم يمض عليها أكثر من سنتين في أحد التخصصات التالية: (إدارة أعمال - اقتصاد - تمويل - محاسبة - إدارة نظم المعلومات - تسويق - تأمين - التحليل الكمي في الإدارة)
- 5- حاصلاً على معدل عام لا يقل عن 3.00 أو ما يعادله.
- 6- يجيد اللغتين العربية والإنجليزية قراءة وكتابة ومحادثة.
- 7- ضرورة الانضمام إلى البرنامج التدريبي خارج دولة الكويت لمدة 3 أشهر.

من المقرر بدء البرنامج بإذن الله في يوم الأحد الموافق 2014/05/04 ويستمر لمدة (13) شهراً، يتم بعدها منح المتدربين شهادات اجتياز البرنامج التدريبي والتي تؤهلهم عادة للعمل في البنوك والشركات والمؤسسات اإحذية.

ستعطي الأولوية في القبول للحاصلين على المراكز المتقدمة في كل من المعدل العام واختبارات القبول والمقابلية الشخصية.

على الراغبين في الالتحاق بالبرنامج التدريبي ممن تتطابق عليهم الشروط المذكورة أعلاه تعبئة طلب الالتحاق من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار www.Kia.gov.kw وذلك خلال الفترة من 2014/02/02 وحتى 2014/03/06، مع ضرورة إرفاق المستندات التالية:

(صورة شخصية - سيرة ذاتية حديثة - الشهادات العلمية المعتمدة - كشف الدرجات - شهادة إنبات تخرج من وزارة التعليم العالي (غير طلبة جامعة الكويت) - صورة من الشهادة الثانوية والبطاقة المدنية والجنسية وشهادة الميلاد وجواز السفر)

في حالة الاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام التالية: 22485633 - 22485669